

(المسالة ٥٨): اذا نقل ناقل فتوى المجتهد لغيره ثم تبدل رأى المجتهد في تلك المسالة لا يجب على الناقل اعلام من سمع منه الفتوى الاولى وان كان احوط؛ بخلاف ما اذا تبين له خطأه في النقل فإنه يجب عليه الاعلام.

نقول: قد عرفت البحث عن المسالة و المسالة ٦٩ في البحث عن المسالة الثامنة و الاربعين فلا نعيد.

(المسالة ٥٩): اذا تعارض الناقلان في نقل الفتوى تساقطا وكذا البيّنات. و اذا تعارض النقل مع السماع من المجتهد شفاها قدّم السماع. وكذا اذا تعارض ما في الرسالة مع السماع. وفي تعارض النقل مع ما في الرسالة قدم ما في الرسالة مع الامن من الغلط.

ايضاحات

- ذكر السيد الماتن في متنه هذا خمسة تعارضات و هي تعارض النقلين و البيّنات و تعارض نقل الغير مع السماع من المجتهد و تعارض ما في الرسالة مع السماع و ما في الرسالة مع نقل الغير.
- و حكم في الاولين بالتساقط و بتقدم السماع في ثالث الفروض و رابعها و بتقدم ما في الرسالة على النقل مع كونها مأمونة من الغلط في خامسها. و في الكل خلاف على ما سنشير الى بعضه.
- من الواضح ان مفروض الماتن من النقل و السماع و غيرهما هذه الظاهرات بوصفها معتبرة لو لا التعارض. كما ان المفروض الاهتمام بهذه العناوين بعد تحقّق وصفها و رسمها من باب المثال ان ما في الرسالة قبل رؤية صاحب الرسالة و تأييدها - و ان كانت مطبوعة و منتشرة - يكون في حكم النقل لا في حكم ما في الرسالة.
- و من المفروضات في كلام السيد الماتن عدم مرجّح خارج عن ذاتيات هذه العناوين من باب المثال: لو تعارض النقلان متقدما احدهما على الآخر و احتمل - احتمالا يعتد به - عدول صاحب الراي من رأيه الى آخر فلا وجه للقول بالتساقط بعد امكان العدول و الحكم بتقدم النقل المتاخر زمانا على متقدمه و الأحدث على الأقدم.

التعليقات

صدر منهم - قدس الله اسرارهم - تعليقات على المتن و ذلك مثل:

✓ «حكم التعارض ليس على نسق واحد بل يختلف بحسب المقامات»؛

✓ «اذا حصل الاطمئنان الناشئ من المبادئ العقلانية في جميع هذه الموارد فهو و الا فمشكل»؛

- و علق بعضهم على تعارض النقلين: «إذا تساوى في الوثاقة و الا فيؤخذ بنقل من يكون اوثق»؛
- وبعضهم على التخيير مع التساوى لا التساقط، فقال: «إذا كان احدهما اوثق أخذ به و مع التساوى يتخير»؛
- و من التعاليق تعليق بعضهم بـ«الظاهر تقدّم الرسالة اذا كانت بخطه او ملحوظة له بتمامها»؛
- و قيل بالنسبة الى رابع الفروع: «و في اطلاق تقديم السماع في هذا الفرض ايضا اشكال؛ اذ ربما يكون ما في الرسالة اظهر»؛
- و ...

التحقيق

يتم امر التحقيق ببيان امور:

١. لا ريب في ان المسالة خالية من كل نصّ و تعبد من النقل و الاجماع و كل ما قيل او يمكن ان يقال فهو بيان مقتضى القواعد العقلانية و العرفية و اقتضاء العقل ان كان و ليس باكثر؛ فعلى متكفل بيان الراى في المسالة ملاحظة ما عند العرف و العقلاء في كيفية سلوكهم في هذه الساحات من تعايشهم و سائر شئونهم.
٢. (و هو المهم) الذى يقتضيه التامل و التحقيق ان المسالة هذه ليست مسألة فقهية تتبع آراء المجتهدين فيها و كان الراى فيها رأيا اجتهاديا داخلا في ساحة التقليد و الاتباع!
- و الأليق بالأخذ و الاعتناء ما كان اوفق بالواقع الحاكم في الخارج.
٣. و ما نراه في العين و الخارج ان حال هذه الظاهرات في مقارنة كل الى آخر تختلف جدّا فربّ نقل اوثق من السماع و حال ما في الرسالة ايضا لم تكن على نسق واحد و السماع من المجتهد قد يكون في القائه للافتاء و قد يكون في مجلس درسه و بالاقتراح... و الانصاف ان تعجّبى لا ينقضى بمثل ما ذكره السيد في مقام الترجيح و الترتب على وجه الاطلاق و المئة في المئة . فتامل تعرف.^١

١ . وجه التامل ان يقال: ان مراد السيد في افتراض وجود هذه الظاهرات مجرّدة عن كل ما سواها و ما ذكر في الامر الثالث ليس محض التجرد عن كل مقتضى غيره . و لكن يردّ ذلك ان هذه الظاهرات مجردة عن كل الخصوصيات غير واقعة و على افتراض الوقوع لا وجه للترتيب المذكور في المتن.